S/2020/325

الأمم المتحدة



Distr.: General
27 April 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 24 نيسان/أبريل 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخا من الإحاطة التي قدمها السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو بلجيكا والصين والجمهورية الدومينيكية وإستونيا وفرنسا وألمانيا وإندونيسيا والاتحاد الروسي وتونس (باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – النيجر، جنوب أفريقيا وتونس – فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وفييت نام، فيما يتصل بالتداول بالفيديو الذي عقد يوم الأربعاء 22 نيسان/أبريل 2020. وأدلى ببيان أيضا ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/273)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد–19، ستصدر الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) خوسيه **سينغر وايسنغر**
رئيس مجلس الأمن





20-06076 (A) 300420 300420



المرفق الأول

بيان المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى هوانغ شيا

[الأصل: بالفرنسية]

وأشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لعرض آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2020/272).

في البداية، في الوقت الذي يمر فيه عالمنا بأزمة غير عادية في مجال الصحة العامة، اسمحوا لي أن أعرب عن تضامني مع حكومات وشعوب بلدان البحيرات الكبرى، فضلا عن الحكومات والشعوب في أماكن أخرى في العالم، وعن التعازي لها، في العديد من ضحايا جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ولم تسلم من الجائحة منطقة البحيرات الكبرى، حيث يتزايد عدد الإصابات، وإن كان ذلك بمعدل معتدل مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم. وحتى الآن، ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، تم الإبلاغ عن أكثر من 766 4 حالة ونحو 131 حالة وفاة في المنطقة. وعلى الرغم من أن القدرة على احتواء الجائحة تختلف فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة، فإن النهج المتبعة للحد من انتشارها متشابهة، بما في ذلك القيود المفروضة على التنقل وتدابير الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي وحظر التجول وتعليق الرحلات الجوية الدولية وإغلاق الحدود، باستثناء حركة البضائع.

وفي هذه المرحلة، يبدو أن هذه التدابير قد مكنت المنطقة من كبح تطور الجائحة. غير أن التداعيات السلبية لأزمة الصحة العامة كبيرة بالفعل على الصعيد الاقتصادي. وكان هناك توقف شبه كامل للأنشطة في القطاعات الحيوية، مثل النقل الجوي والسياحة والزراعة والنفط وغيرها من الصناعات الاستخراجية. وفي الأجل الطويل، من المرجح أن تؤدي التدابير الوقائية، مقترنة بإعادة تخصيص الموارد لمعالجة الأزمة الصحية، إلى إضعاف الاقتصادات الهشة أصلا، مع ما قد يترتب عن ذلك من آثار على السلام والأمن والتنمية في المنطقة. وأود أن أهنئ بلدان المنطقة ومؤسساتها على اجتهادها في اتخاذ إجراءات لاحتواء الجائحة، بما في ذلك اتخاذ تدابير لتنشيط الاقتصاد تستهدف الفئات الضعيفة من السكان والقطاع الخاص على حد سواء.

وعلى الرغم من أن هذه التدابير مشجعة، ينبغي تعزيزها. وستحتاج بلدان المنطقة، التي يخرج بعضها من عقود من النزاع، إلى دعم ثابت وحازم من المجتمع الدولي من أجل التصدي للجائحة وعواقبها والتعافي منها بطريقة مستدامة. وأود أن أعرب عن بالغ امتناني للأمين العام على بصيرته وقيادته وتعبئته الثابتة للمجتمع الدولي بغية تعزيز المزيد من التضامن في مكافحة الجائحة، بما في ذلك من خلال تخفيف عبء الديون. وأود أن أرحب بقرار مجموعة العشرين فرض وقف اختياري للديون حتى نهاية هذا العام، وهو ما سيخفف كثيرا من معاناة البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل، وبالتالي سيساعدها، على ما آمل، على تعزيز هياكلها الأساسية الصحية. كما أشكر الشركاء والمانحين الذين أعلنوا بالفعل عن تبرعات كبيرة للقارة الأفريقية.

وعلى غرار ما وقع في أماكن أخرى، أجبرت الجائحة بلدان المنطقة على إعادة توجيه أولوياتها. وقد أثر ذلك على تنفيذ الإطار، مما أدى إلى تأجيل حدثين رئيسيين، هما المؤتمر الثاني للاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى الذي كان من المقرر عقده في كيغالي، رواندا، في الفترة من 18 إلى 20 آذار/مارس؛ والمؤتمر الثاني المعني بالاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى الذي كان من المقرر عقده في وقت

من المقرر عقده في كيغالي، رواندا، في الفترة من 18 إلى 20 آذار/مارس؛ ومؤتمر القمة العاشر لآلية الرقابة الإقليمية، المقرر عقده في كينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، في الفترة من 27 إلى 29 آذار/مارس. وعلى الرغم من هذه التأجيلات، فإنني أواصل العمل مع البلدان الموقعة والمؤسسات الضامنة للإطار – أي الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي – لمواصلة التركيز على إنجاز الأحداث وإحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الإطار.

وفي هذا الصدد، أود التعقيب على أول خطاب لي أمام المجلس في تشرين الأول/أكتوبر 2019 (انظر S/PV.8630)، الذي ألقيته بنبرة متفائلة. ولا يزال هذا التفاؤل قائما، بالنظر إلى الأحداث التي وقعت خلال العام الماضي وآثارها الإيجابية على المنطقة. وهي تشمل الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الائتلاف الحاكم في أعقاب الانتقال السياسي السلمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتقدم المحرز في تطبيع العلاقات بين أوغندا ورواندا بفضل المساعي الحميدة لأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشكيل حكومة وحدة في جنوب السودان، والتسوية الدبلوماسية من جانب حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا لنزاعهما الحدودي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالرؤساء لورينسو وتشيسيمبو تشيسيكيدي وكاغامي وموسيفيني على جهودهم المثالية لنزع فتيل التوترات بين بلدان المنطقة، تمشيا مع التزاماتهم بموجب الإطار. وأشجعهم بقوة على مواصلة تلك الجهود المشتركة وأود أن أؤكد لهم استعدادي لدعمه.

كما أُحرز تقدم في مكافحة الجماعات المسلحة العاملة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبمبادرة من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بُذلت جهود لزيادة التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وأوغندا ورواندا من أجل تنفيذ العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة على الوجه الأمثل. ودعما لتلك الجهود الإقليمية، وبالتعاون مع الجهات الضامنة الأخرى للإطار، يسرت المناقشات فيما بين رؤساء دوائر الاستخبارات في أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وتنزانيا. ومكنت تلك المناقشات البلدان المعنية من تحديد التدابير غير العسكرية، بما في ذلك الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق للاتصال والتنسيق، لتكملة العمليات العسكرية الجارية ضد الجماعات المسلحة. وسيقدم هذا الاقتراح وغيره من التوصيات إلى رؤساء دول المنطقة للموافقة عليها في مؤتمر القمة المقبل لآلية الرقابة الإقليمية للإطار. وفي غضون ذلك، أود أن أطلب دعم المجلس لهذه الجهود لتمكين تلك البلدان من الحصول على المساعدة التقنية والمالية اللازمة لتنفيذ التدابير التي سيعتمدها رؤساء دول المنطقة.

كما أحرز تقدم في مجال التكامل الإقليمي. ففي 3 كانون الأول/ديسمبر 2019، وقعت بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا اتفاقا لمد خط للسكك الحديدية يربط بين البلدان الثلاثة من أجل تعزيز التجارة في المنطقة. وسيكون المؤتمر المقبل للاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى، الذي ينظمه مكتبي بالاشتراك مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وحكومة رواندا، بقيادة الرئيس بول كاغامي، فرصة أيضا لتعزيز هذه المبادرات، حيث سيعقد تحت موضوع "الاستثمار والتجارة عبر الحدود بوصفهما عاملين حفازين للتكامل الإقليمي". وسيكون المؤتمر أيضا فرصة جيدة لتعزيز الإمكانات الاقتصادية الهائلة للمنطقة من خلال الاستثمار المسؤول، الذي من شأنه أن يعود بالفائدة على بلدان وشعوب منطقة البحيرات الكبرى.

وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك تحديات، من الواضح أن أكبرها لا تزال أنشطة الجماعات المسلحة، بما في ذلك الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، مما يقوض الثقة فيما بين بلدان المنطقة. وما ينجم عن ذلك من انعدام الأمن بسبب الجماعات المسلحة، ولا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث لا يزال المدنيون يدفعون ثمنا باهظا، هو أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الإنسانية في المنطقة.

وأحث جميع الجماعات المسلحة على أن توقف فورا أعمال العنف والفظائع التي ترتكبها ضد المدنيين، وألا تعرقل وصول المساعدات الإنسانية، وأن تشارك بحزم في البرامج القائمة لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين. وأود أن أؤكد من جديد أن جرائمهم لن تمر دون عقاب. وفي نهاية المطاف، ستُنجز العدالة. وفي هذا الصدد، أرحب بالإجراءات القانونية المتخذة ضد قادة الجماعات المسلحة في السنوات الأخيرة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعلاوة على ذلك، أدعو حكومات المنطقة إلى الاستجابة للنداء الذي وجهه الأمين العام في 23 آذار/مارس من أجل التوصل إلى وقف عام لإطلاق النار في إطار جهودها الجارية من أجل تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

ويجب علينا أيضا أن نواصل متابعة الانتخابات في المنطقة عن كثب، والتي أدت في بعض الأحيان إلى اضطرابات في الماضي. ويحدوني أمل قوي في أن تكون الانتخابات المقبلة، ولا سيما في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، فرصة لتعزيز المكاسب الديمقراطية والاستقرار في البلدين. وأشجع جميع الجهات الفاعلة على كفالة إجراء عمليات انتخابية سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية. وفيما يتعلق ببوروندي، يسرني أن أبلغ المجلس بأن مكتبي قام، بالتعاون مع القيادات النسائية ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة، بزيارة إلى بوجومبورا للتوعية والتواصل في آذار/مارس، جرت خلالها مناقشات بناءة مع السلطات وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن تشجيع زيادة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

وتواجه منطقة البحيرات الكبرى حاليا تحديات تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19 واستمرار وباء الإيبولا. ولذلك يجب أن نضاعف جهودنا لدعم دول وشعوب المنطقة للتغلب على أزمتي الصحة العامة وتعزيز التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. ويمكن لمكافحة الجائحة أن تتيح فرصة لبناء قدر أكبر من التضامن وتعزيز التعاون الإقليمي. ومن جانبي، سأركز، بالتعاون مع الضامنين للإطار والشركاء الدوليين، على الأولويات التالية في الأشهر المقبلة.

وتتمثل الأولوية الأولى في تعبئة المجتمع الدولي لمساعدة بلدان المنطقة على التصدي لجائحة COVID-19، التي تعوق تنفيذ الإطار ويمكن أن تكون لها آثار على السلام والأمن في المنطقة.

ثانيا، يجب أن ندعم عمليات التيسير الجارية، وأن نعزز، حيثما أمكن، التزامات جديدة بتحسين العلاقات بين بلدان المنطقة، بما في ذلك من خلال زيادة مشاركة النساء والشباب.

ثالثا، يجب أن نشجع التعاون الأمني الإقليمي عن طريق تعزيز اتباع نهج شامل، مع اتخاذ تدابير عسكرية وغير عسكرية، في مكافحة الجماعات المسلحة.

رابعا، سأشارك في مناقشات إقليمية ودولية بشأن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها بالتركيز على التصدي للحواجز التي تحول دون الاستغلال المستدام والشفاف لهذه الموارد.

وأخيرا، سأواصل المناقشات اللازمة بشأن عقد مؤتمر القمة المقبل لآلية الرقابة الإقليمية للإطار ومؤتمر الاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى.

وأعلم أنني أستطيع الاعتماد على وحدة مجلس الأمن ودعمه لمساعدتي في تنفيذ خريطة الطريق هذه في الأشهر المقبلة دعما لمنطقة البحيرات الكبرى، وفقا لولايتي.

المرفق الثاني

بيان السيد مارك بيكستين دو بوتسوريفا، الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

نود أن نشكر المبعوث الخاص للأمين العام هوانغ شيا على هذه الإحاطة الثاقبة. ونريد أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببعض التعليقات.

أولا وقبل كل شيء، أظهرت الديناميات الإقليمية بعض التطورات الإيجابية، ولكن هناك خطر فقدان الزخم. وبما أن المنطقة لا تسلم من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن انتشار العدوى، إلى جانب ضعف الهياكل الأساسية الصحية، سيؤثر بالتأكيد تأثيرا سلبا على تنمية المنطقة، فضلا عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وهناك تحديات أخرى أيضا. فقد شهد الائتلاف الرئاسي توترا متزايدا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما قد يؤثر على الإصلاحات اللازمة. وفي بوروندي، لا تزال طرائق ونتائج الانتخابات المقبلة حاسمة أيضا بالنسبة لاستقرار المنطقة. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان سيئتين جدا.

ثانيا، في ضوء ما تقدم، نكرر الإعراب عن تأييدنا القوي لطلب الأمين العام في عام 2019 وضع استراتيجية جديدة للسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. ونحن حريصون على دعم هذه الاستراتيجية والمشاركة فيها، وهو ما ينبغي التعجيل به. إن إنشاء فريق جديد لتنسيق الاتصالات في الآونة الأخيرة دليل على استمرار الزخم. وبما أن أزمة مرض فيروس كورونا قد أدت بالفعل إلى تأجيل دورة لآلية الرقابة الإقليمية في كينشاسا ومؤتمر التجارة والاستثمار في منطقة البحيرات الكبرى في كيغالي، ينبغي لنا أن نتوخى الحذر من فقدان الزخم. فلنعمل بصورة استباقية على وضع استراتيجية إقليمية جديدة، بالنظر إلى النطاق الكامل للاتفاق الإطاري. وينبغي ألا تعالج تلك الاستراتيجية فقط التنمية الاقتصادية، وإن تكن تتسم بلا شك بأهمية حاسمة، بل ينبغي أن تعالج أيضا - وقبل كل شيء - الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

ثالثا، ستجعل أزمة مرض فيروس كورونا العمل في منطقة البحيرات الكبرى وإعداد التقارير عنها أصعب. ويتضمن التقرير الحالي لمحة عامة مثيرة للإعجاب عن الأنشطة التي اضطلع بها المبعوث الخاص تنفيذا لخريطة الطريق. ونأمل في أن يتمكن مكتب المبعوث الخاص من مواصلة جهوده، على الرغم من القيود التي فرضها المرض، بالتركيز على عقد المزيد من الاجتماعات عن طريق التداول بالفيديو، كما فعلنا في المجلس، من أجل متابعة الأعمال.

المرفق الثالث

بيان السيد جانغ جون، الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته. ويشجعنا أن نسمع عن التطورات الإيجابية في منطقة البحيرات الكبرى على مدى الأشهر الستة الماضية، بما في ذلك الجهود الدبلوماسية التي بذلها القادة الإقليميون لتعزيز التعاون والخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وتشيد الصين بالزخم الإيجابي في المنطقة.

وفي مواجهة التحديات التي طال أمدها في المنطقة، لا تزال هناك حاجة إلى اتباع نهج شاملة لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. ونشجع بلدان المنطقة على تعزيز التعاون والثقة السياسية، وإحراز المزيد من التقدم في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وترحب الصين بالخطوات المستمرة التي اتخذها الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي لتحسين العلاقات مع البلدان المجاورة، وبالجهود الدبلوماسية التي بذلها هو ورؤساء أنغولا وأوغندا ورواندا في مؤتمر القمة الرباعي الرابع لتيسير تطبيع العلاقات بين رواندا وأوغندا.

وينبغي أن نضاعف الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين، وأن نتخذ تدابير عسكرية وغير عسكرية على السواء للقضاء على التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة. وقد أرست اجتماعات رؤساء دوائر الاستخبارات والأمن في البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري أساسا جيدا لمزيد من العمليات المنسقة. وندعو جميع الأطراف إلى الاستجابة بنشاط لنداء الأمين العام بوقف إطلاق النار. وندعو الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، إلى الدفع قدما بعملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم من أجل وقف حلقة العنف المفرغة.

وينبغي بذل مزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع عن طريق التصدي للفقر والتخلف. وتؤيد الصين رغبة المبعوث الخاص شيا في النهوض بالجهود المبذولة من أجل تحقيق التكامل والتعاون الاقتصاديين الإقليميين للتغلب على التحديات الإنمائية، وسعيه للتواصل مع المؤسسات المالية، ولا سيما مجموعة البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والمجتمع الدولي لاجتذاب الاستثمار. ونلاحظ أن مؤتمر البحيرات الكبرى للاستثمار والتجارة قد تأجل بسبب جائحة فيروس كورونا، ونتطلع إلى عقده على وجه السرعة عندما تسمح الظروف بذلك.

ونتفق على أن انتشار وباء فيروس كورونا يبعث على القلق. فبلدان منطقة البحيرات الكبرى هي من بين أضعف البلدان في خضم هذه الأزمة. وتكرر الصين التأييد الكامل، الذي أعرب عنه الضامنون للاتفاق الإطاري من خلال مؤتمر بالفيديو عقده مكتب المبعوث الخاص في وقت سابق من هذا الشهر، للجهود المنسقة والقرارات المشتركة التي تتخذها بلدان المنطقة لمكافحة الجائحة. وقد مدت الصين يدها إلى بلدان المنطقة بأشكال مختلفة، حيث قدمت الإمدادات الطبية وتبادلت الخبرات وقدمت المساعدة في المشتريات التجارية. وفي 10 نيسان/أبريل، سلم السفير الصيني لدى الحكومة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مستشفى عاما بنته الصين في مقاطعة كاتانغا العليا. وسنواصل بذل قصارى جهدنا لتقديم المساعدة لأصدقائنا في منطقة البحيرات الكبرى والقارة الأفريقية بأسرها.

ولا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه لتحقيق السلام والأمن على المدى الطويل في المنطقة. وتود الصين أن تؤكد من جديد دعمها القوي للمبعوث الخاص ومكتبه في الاضطلاع بولايته. وسنواصل دعم بلدان المنطقة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى لتنفيذ الاتفاق الإطاري.

المرفق الرابع

بيان السيد خوسيه سينغر وايسنغر، المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

أولا، نود أن نشكر السيد هوانغ شيا على عرضه تقرير الأمين العام (S/2020/272).

وسأركز مداخلتي على ثلاث مسائل هي: الحالة السياسية، والأمن، وجائحة فيروس كورونا.

فيما يتعلق بالحالة السياسية، تعرب الجمهورية الدومينيكية عن امتنانها لسماع أن قادة المنطقة قد اتخذوا خطوات، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء، لتخفيف حدة التوترات بين البلدان المجاورة ومعالجة الخلافات. ونشيد بمؤتمرات القمة الرباعية والقادة الذين رتبوا لعقد هذه الحوارات والاتفاقات، ونأمل في أن تكون هذه المبادرات الدبلوماسية نقطة انطلاق وأساسا لحل النزاعات الإقليمية المعلقة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، تأسف الجمهورية الدومينيكية لتدهور الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية على الرغم من تزايد العمليات العسكرية والتزام الرئيس فيليكس تشيلومبو تشيسيكيدي بتحقيق السلام والاستقرار وجهود قادة المنطقة. ونأسف أيضا لاستمرار التوترات بين بوروندي ورواندا ولإمعان الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في انتهاك الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومع ذلك، فإنه مما يثلج صدورنا توقيع معاهدة بين رواندا وأوغندا وأخرى بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لإعادة المقاتلين السابقين في حركة 23 مارس إلى أوطانهم، فضلا عن المعاهدة الموقعة بين السودان وجنوب السودان لترسيم حدودهما المشتركة وصون وقف إطلاق النار في جنوب السودان.

ومن المؤسف أن هذا الزخم الإيجابي يقوضه القلق المتزايد إزاء الحجم غير المسبوق لتفشي جائحة كوفيد-19 وأثره على الناس ونظام تقديم الخدمات الصحية وما أدى إليه من تقييد النشاط الاقتصادي. وفي هذا الصدد، تدعو الجمهورية الدومينيكية إلى استجابة إقليمية وعالمية عاجلة ومنسقة وموحدة لمواجهة التحديات التي يشكلها كوفيد-19 على الصعيد العالمي. وندعو إلى التعاون الدولي لمساعدة أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى على التخفيف من آثار الجائحة وإعادة تنشيط اقتصادها. ونكرر أيضا دعوة الأمين العام إلى الالتزام بوقف عالمي لإطلاق النار.

أخيرا، نرحب بوضع استراتيجية للسلام والأمن لمنطقة البحيرات الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، نشيد بالسيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، وبجمهورية الكونغو الديمقراطية وقادة المنطقة والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي على ما يظهرونه من التزام بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

ونشجعهم جميعا على مواصلة العمل معا لتحسين الحالة الإنسانية على الصعيد الإقليمي وردع انتهاكات حقوق الإنسان، مثل العنف الجنسي والعنف الجنساني، وعلى تحسين إدارة مواردهم الطبيعية لكفالة تمتع منطقة البحيرات الكبرى بالسلام والرخاء وتحقيق التكامل فيها.

المرفق الخامس

بيان السيد غيرت أوفارت، نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته التي أبرزت التحديات العديدة المترابطة في المنطقة: النزاعات مع الجماعات المسلحة والانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان والأوبئة الصحية والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية.

وحتى في الظروف العادية، فإن معالجة الأسباب الجذرية لهذه التحديات تتطلب نهجا منسقا وشاملا. وكما ورد خلال المناقشة التي عقدها المجلس أمس بشأن النزاع والجوع، فإن التفشي الكبير لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يمكن أن يكون عاملا مضاعفا للمخاطر في المنطقة، ويجب اتخاذ إجراءات لكفالة التنسيق بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني واستعدادها وقدرتها على توسيع نطاق جهود الاستجابة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المنطقة تكافح بالفعل العديد من الأوبئة، بما في ذلك الملاريا والإيبولا والحصبة. وفي المقابل، ينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين إعطاء الأولوية لمكافحة الجائحة وتجنب العقبات التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية.

ولا تزال إستونيا تشعر بالقلق إزاء القيود المفروضة على الحريات السياسية الأساسية وحقوق الإنسان في عدة أجزاء من المنطقة. واستعدادا للجولات العديدة من الانتخابات المقرر إجراؤها في هذا العام، ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى كفالة أن تظل الانتخابات سلمية وحرة وذات مصداقية.

وتدين إستونيا أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة في المنطقة، ولا سيما تحالف القوى الديمقراطية، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يتفاقم النزاع بسبب العدد الكبير من الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان. وخلال العام الماضي وحده، نزح أكثر من مليون شخص عن ديارهم بسبب النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى. ومن المثير للقلق الشديد أيضا أن نرى تزايدا في أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع وفي عدد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل.

ويجب مساءلة مرتكبي هذه الجرائم من أجل مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب التي لن تولد سوى المزيد من العنف إذا تُركت دون رادع. ومن شأن التنفيذ السريع والقوي لإعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد أن يساعد تلك الجهود مساعدة كبيرة.

وتثني إستونيا على الخطوات الإيجابية التي اتخذتها البلدان وأصحاب المصلحة في المنطقة لتخفيف حدة التوترات وتعزيز العلاقات وترحب بمواصلة الجهود المبذولة في ذلك الاتجاه بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ونشدد أيضا على أهمية المبادرات الرامية إلى تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في العمليات السياسية والانتخابية والنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي ضوء الظروف الراهنة، تكرر إستونيا دعوة الأمين العام إلى الجميع للالتزام بوقف لإطلاق النار لأسباب إنسانية وحل خلافاتهم سلميا.

المرفق السادس

بيان السيد نيكولا دو ريفيير، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطته. وأود أن أشدد بإيجاز على ثلاث نقاط.

بادئ ذي بدء، نرحب بالتطورات الإيجابية التي حدثت خلال الأشهر الستة الماضية. ومن المهم للغاية مواصلة البناء على الزخم المشجع الذي أعقب انتخاب الرئيس تشيسيكيدي من أجل مواصلة تخفيف حدة التوترات وبناء الثقة وتحقيق تقدم على الجبهات الأخرى. ونشيد على وجه الخصوص بإسهام الرئيسين تشيسيكيدي ولورينسو، والذي كان بالغ الأهمية في الدفع قدما بجهود المصالحة بين رواندا وأوغندا، مما أدى إلى تجديد الالتزامات من خلال إبرام معاهدة لتسليم المطلوبين. ونرحب بذلك التطور الكبير الذي من شأنه تعزيز أهداف الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء عدة مجالات كان التقدم المحرز فيها أقل، حيث تتواصل أعمال العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مقترنة بحالة مثيرة للقلق في مجال حقوق الإنسان وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التسبب في نزوح مليون شخص آخر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويصف الأمين العام في تقريره (S/2020/272) حجم التحديات المتبقية، والتي لن أكررها هنا.

ومع ذلك، أود أن أشير إلى أن فرنسا تتوخى اليقظة فيما يتعلق بالحالة في بوروندي، على وجه الخصوص. وبالنظر إلى قرار حكومة بوروندي المضي قدما في إجراء الانتخابات في السياق الحالي، نشير إلى مدى أهمية ضمان حيز سياسي حر وامتناع جميع الجهات الفاعلة عن القيام بأي أعمال يمكن أن تهدد إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع، والتي من شأنها جعل المنطقة تسير على طريق الاستقرار السياسي والسلام. وتمثل ثقة الشعب البوروندي في قدرة نظام العدالة على الاستجابة لتطلعات الضحايا ومقاضاة مرتكبي الجرائم بطريقة مستقلة أمرا أساسيا لتحقيق الأهداف الطويلة الأجل المتمثلة في الوحدة والاستقرار.

ثانيا، نشاطر الجميع الإعراب عن القلق إزاء التهديد الذي تشكله جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على المنطقة والتي تنتشر في سياق لم يتم فيه القضاء بعد على فيروس الإيبولا على وجه الخصوص. ولا تزال بلدان منطقة البحيرات الكبرى معرضة بشكل خاص لانتشار الأوبئة على نطاق واسع بسبب الأعداد الكبيرة من الأشخاص الذين شردهم استمرار عمليات المجموعات المعادية. وسيستفيد المجتمع الدولي من التجربة السابقة لتلك البلدان مع تفشي فيروسي الإيبولا وماربورغ. وأرحب بالتدابير التي اتخذتها الحكومات الوطنية لمكافحة انتشار الوباء، عملا بتوصيات منظمة الصحة العالمية، وأشير إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان في سياق تنفيذها.

وإذ تأخذ فرنسا في حسبانها هذا التحدي العالمي الجديد والمثير، فإنها تعرب مرة أخرى عن تضامنها مع بلدان المنطقة؛ فيمكنها أن تعول على دعمنا. فقد حشدنا 1.2 بليون يورو لدعم جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى مكافحة الجائحة. ولا بد من التصدي للتهديد الصحي عن طريق تعزيز تدابير الحواجز لمنع انتشار مرض فيروس كورونا اليوم وبإعادة تركيز الدعم لتعزيز القدرات الأفريقية في قطاع الصحة في الأجل الطويل، على السواء.

وعلاوة على ذلك، فإن الاضطراب الناجم عن الوباء سيحدث بلا شك أثرا اجتماعيا واقتصاديا كبيرا – وهو أثر ينبغي أن نتوقعه. ولهذا السبب، ما فتئ الرئيس ماكرون يدعو بقوة إلى بذل جهد جماعي لإعادة جدولة الدين العام للبلدان الأفريقية. ولذلك فإننا نرحب بتأييد مجموعة العشرين لاقتراحنا بتجميد مؤقت للديون.

ثالثا وأخيرا، أود أن أشدد على أن السياق الذي نتج عن الجائحة يزيد من تعزيز الحاجة إلى التعاون الإقليمي. ففي الوقت الذي تغلق فيه الحدود وتعطل الاتصالات وتنتشر فيه مواقف عدم الثقة، تؤدي الجائحة إلى تعقيد التعاون الإقليمي، الذي يظل مع ذلك حاسما إذ لا يمكن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات التي تقوض منطقة البحيرات الكبرى – من الجماعات المسلحة إلى الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية – إلا بالتعاون. إن بلدان المنطقة تواجه اختبارا مشتركا. ويمكنها، من خلال دعم بعضها بعضا في كفاحها المشترك، بناء أساس الثقة المتبادلة التي ستكون حاسمة للنجاح في الخطوات المقبلة.

ويجب على المبعوث الخاص للأمين العام ومكتبه اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق تلك الغاية. وتعيد فرنسا تأكيد دعمها للمبعوث الخاص وتكرر تأكيد استعدادها لمواصلة مساعدته في أداء مهمته. وستكون الاستراتيجية الإقليمية للسلام والأمن، بوصفها خارطة طريق يمكن الاستفادة منها، أداة مفيدة في تحديد وتنفيذ تدابير ملموسة لتعزيز الاستقرار السياسي والسلام في المنطقة. ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط في تشكيل هذا الصك الجديد للسلام والأمن الجماعيين، ونتطلع إلى رؤيته يتطور بمرور الوقت.

المرفق السابع

بيان السيد يورغن شولتز، نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

تشكر ألمانيا المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى على إحاطته وعلى عرضه لتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2020/272). إننا نتشاطر التقييم العام لبعض الاتجاهات السياسية الإيجابية في المنطقة على النحو المبين في التقرير، ولا سيما فيما يتعلق بالاتفاقات الإقليمية الرامية إلى دعم التعاون عبر الحدود. ويحدونا الأمل في أن تسهم هذه الاتفاقات في تخفيف حدة التوترات في المنطقة. وكذلك نشيد بتعزيز التعاون الإقليمي الذي تجسد في الجهود الرامية إلى تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، بما في ذلك النتائج الإيجابية لمؤتمرات القمة الرباعية. ونرحب كذلك بتعزيز التعاون بشأن المسائل القضائية داخل المنطقة.

ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بالحالة الأمنية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الحوادث الأمنية المتكررة عبر الحدود. فيجب مواصلة الكفاح ضد الجماعات المسلحة. وتظل التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والتكامل يشكلان تحديا.

ويساورنا القلق في الوقت الحاضر إزاء الأثر المحتمل لوباء فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى وعلى حياة الناس هناك. فثمة حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى، بالنظر إلى هذا التهديد الجديد، إلى بذل جهود متضافرة وتعاون وثيق فيما بين بلدان المنطقة. وتضطلع منظمات إقليمية مثل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي بدور حاسم في دعم هذه الجهود. ويتيح هذا السياق فرصة لتحويل الخطاب والديناميات الإقليمية الإيجابية إلى إجراءات ملموسة وبناءة في مكافحة الجائحة.

وندعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه الجهود. وندعم الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية على وجه الخصوص، دعما كاملا في جهودهما لمكافحة الجائحة. ومن الأهمية بمكان تعزيز الهياكل الأساسية الصحية من أجل معالجة مرضى كوفيد-19 بسرعة وفعالية والتخفيف من الأثر السلبي للجائحة على الحالة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في المنطقة. ومن المهم، في هذا الصدد، تعزيز الدقة وإمكانية الوصول في نشر المعلومات عن الجائحة. ومن المهم كذلك توفير مبادئ توجيهية بشأن التدابير الفعالة التي يتعين اتخاذها لمنع انتشار الفيروس. ونشجع المبعوث الخاص على استخدام وجوده في المنطقة لدعم هذه الجهود.

وينبغي لنا ألا ننسى أن مكافحة الإيبولا لم تنته بعد. وينطبق الشيء نفسه على استمرار تفشي الحصبة الذي أودى بحياة أكثر من 000 6 طفل في العام الماضي. فهناك حاجة إلى استثمارات ضخمة في الهياكل الأساسية الصحية الحيوية.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان والتقارير المستمرة عن العنف الجنسي والجنساني. ولا تزال أعداد المشردين داخليا واللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحولها مذهلة. ويعرض ظهور كوفيد-19 للخطر أكثر الفئات ضعفا. ولذلك فإننا نؤيد تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى وقف جميع المعارك والأعمال العدائية لتجنب حدوث زيادة أخرى في الاحتياجات الإنسانية. ومن الأهمية بمكان كذلك التأكيد على أنه يجب ألا تستخدم أي جهود ترمي إلى مكافحة الوباء واحتوائها كذريعة للحد من حقوق الإنسان أو تقييدها أو للسماح بالإفلات من العقاب في حالات انتهاكات حقوق الإنسان.

وأود أن أدلي بتعليق قصير على الحالة في بوروندي. إننا نحيط علما بالأعمال التحضيرية الجارية للانتخابات في أيار/مايو. ومع ذلك، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء الأثر الذي يمكن أن تحدثه جائحة كوفيد-19 على الانتخابات. ويجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة إجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية وآمنة من دون أن يتعرض عامة الجمهور لمخاطر صحية. ويجب على جميع الجهات الفاعلة أن تتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومع المنظمات الإنسانية.

وأخيرا وليس آخرا، تؤيد ألمانيا، فيما يتعلق بالاستراتيجية الجديدة للمنطقة، وضع استراتيجية جديدة للسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. ونفهم من تقرير الأمين العام أنه تم الاضطلاع بأنشطة مختلفة لدعم السلم والأمن. وتشجع ألمانيا المبعوث الخاص بقوة على مواصلة السير في هذا الاتجاه وإكمال العملية بإشراك جميع أصحاب المصلحة بطريقة شاملة وشفافة.

المرفق الثامن

بيان السيد محسن سيهاب، نائب الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا

في البداية، نشكر السفير هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطته ونأمل أن يكون في أمان وعافية في نيروبي.

ونحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2020/272)، المؤرخ 3 نيسان/أبريل 2020.

لقد شهدت منطقة البحيرات الكبرى تطورات إيجابية في الميدانين الأمني والسياسي، على الرغم من أن التوترات لا تزال قائمة. والآن وقد بدا أن أزمات الإيبولا قد خفت، فإن المنطقة تواجه تحديا جديدا في شكل مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويجب علينا أن نغتنم الزخم الحالي لإحراز التقدم في التغلب على التحديات القديمة والجديدة للسلام والتنمية المستدامة.

وأود أن أثير عددا من النقاط ذات الصلة.

أولا، نرحب بالتقدم الإيجابي الكبير الذي أحرز في المنطقة. فقد أثلجت صدورنا الخطوات التي اتخذها الرئيس فيليكس أنطوان تشيسيمبو تشيسيكيدي لتحسين العلاقات الدبلوماسية والتعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها. ونشيد بالخطوات التي اتخذها قادة آخرون في المنطقة لتخفيف حدة التوترات، بما في ذلك المفاوضات السلمية التي بدأت بين رواندا وأوغندا والتقدم الذي أحرزته أوغندا وبوروندي وتنزانيا، في السياق الإقليمي.

غير أنه لا تزال هناك عقبات وتحديات ويجب التصدي لها بصورة جماعية. ومن الأهمية بمكان معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. فقد ظلت الحياة في منطقة البحيرات الكبرى تعاني من النزاعات وانعدام الثقة والمصاعب الإنسانية لعدة سنوات. ونتشاطر القلق الذي أعرب عنه الأمين العام فيما يتعلق بالتهديدات المستمرة لحقوق الإنسان في المنطقة، فضلا عن الجهود التي بذلها البعض لتقويض العلاقات الودية بين بلدان المنطقة. ويظل السلام والاستقرار هشين. ولا تزال التهديدات التي تتعرض لها الجماعات المسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها مصدر الكثير من هذه الهشاشة.

وقد انضممت إلى الأمين العام في دعوة جميع أصحاب المصلحة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية إلى مضاعفة جهودهم لتنفيذ التزاماتهم بموجب إطار السلام والأمن والتعاون ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع لتمكين المنطقة من تحقيق إمكاناتها الهائلة.

ثانيا، ينبغي للمجلس دعم جهود المنظمات الإقليمية وبعثات الأمم المتحدة في المنطقة. ونسلم بالدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون، الذي وقعه 13 بلدا في المنطقة.

ويضطلع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بدور هام من أجل السلام عن طريق منع الحركة غير المشروعة للموارد الطبيعية. ويقوم حفظة السلام بدورهم في كسب قلوب وعقول السكان المحليين لدعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ونحن فخورون بإبلاغ المجلس بأن حفظة السلام الإندونيسيين في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية نجحوا في مساعدة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال التعامل مع المجتمعات المحلية وكسب قلوبهم وعقولهم. وسيمكن دعم المجتمع الدولي، من خلال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، الحكومة من إعادة إدماجهم في المجتمع بغية الحيلولة دون حدوث انتكاسة.

ثالثا، خلال هذه الأزمة العالمية لجائحة كوفيد-19، يجب إعطاء الأولوية لتقديم الإغاثة فيما يتعلق بالحالة الإنسانية. ويجب أن نولي اهتماما لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة، ومن بينهم 5 ملايين كونغولي مشرد، و 000 330 لاجئ بوروندي وغيرهم من الأشخاص الضعفاء - النساء والأطفال والمعوقون. والشراكة من جانب المجتمع الدولي ضرورية للتغلب على هذا التحدي.

وستواصل إندونيسيا، من جانبها، تعاونها مع بلدان المنطقة من خلال روح باندونغ لعام 1955 ونحن نحتفل بالسنة الخامسة والستين للمؤتمر الآسيوي الأفريقي. إن التصدي للتحديات المعقدة للسلام والأمن في المنطقة ليس في الواقع مهمة سهلة. ولذلك سنواصل دعمنا للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لتحقيق سلام دائم وإحراز تقدم إيجابي في المنطقة.

ومن جانبها، ستواصل إندونيسيا الالتزام بصفتها شريكا حقيقيا لأفريقيا في صون السلم والأمن.

المرفق التاسع

بيان السـيد ديمتري بوليانسـكي، النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسـي لدى الأمم المتحدة

في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته المفصلة بشأن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وما زلنا نعتبر أن المعاهدة هي حجر الزاوية للاستقرار الإقليمي. ونحث جميع الموقعين عليها على الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها، بما في ذلك من حيث احترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، فضلا عن تعزيز تدابير بناء الثقة. ونحن مقتنعون بأن التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري، ولا سيما أحكامه العسكرية، يمكن أن يكون له أثر حاسم على الحالة العامة في منطقة البحيرات الكبرى.

ونتفق تماما مع النقطة التي وردت في تقرير الأمين العام (S/2020/272) بأن الزخم الذي ولدته القيادة الجديدة في كينشاسا في تنفيذ الاتفاق الإطاري قبل أكثر من عام لا يزال مستمرا وأن مهمتنا المشتركة هي دعمه بكل طريقة ممكنة. ونشيد بالإرادة السياسية التي يبديها القادة الإقليميون لتسوية خلافاتهم عن طريق التفاوض وحل الحوادث الأمنية العابرة للحدود من خلال الآليات القائمة. ونرحب بصفة خاصة بالترتيبات التي تم التوصل إليها بين رواندا وأوغندا بمساعدة رئيسي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا.

وما زلنا نعتقد أن عدم الاستقرار في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال أهم عامل في الأمن الإقليمي. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة العسكرية والسياسية هناك، واستمرار أنشطة الجماعات المسلحة والاشتباكات بين القبائل وحالات الإيبولا. وقد ازدادت الحالة تعقيدا الآن بسبب انتشار جائحة مرض فيروس كورونا. ونرحب بالنتائج التي حققتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في محاربة بعض الجماعات المسلحة، ولا سيما، تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية. ونشيد أيضا باستئناف إعادة المقاتلين السابقين من حركة 23 مارس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونشكر المبعوث الخاص على جهوده الدؤوبة لتشجيع اتباع نهج شامل لتحييد القوى السلبية في المنطقة. والجهود الرامية إلى تعزيز التبادل بين رؤساء دوائر الاستخبارات والأمن في دول المنطقة، فضلا عن دعم الحوار داخل شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى، تستحق الدعم الكامل. وقد أحطنا علما بالاجتماع الذي عقدته المؤسسات الضامنة للاتفاق الإطاري السلام والأمن والتعاون عبر الفيديو، الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر بمساعدة مكتب المبعوث الخاص. ونأمل أيضا أن يعقد الاجتماع العاشر المؤجل لآلية الرقابة الإقليمية قريبا.

وأحطنا علما أيضا بالعمل الذي بدأه المبعوث الخاص بشأن وضع استراتيجية للسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. ونحن على استعداد لدعم ذلك الجهد ونأمل أن يجري الاضطلاع به بشفافية كاملة.

إن العديد من بلدان المنطقة تمر بأوقات محورية في تاريخها السياسي. ويدخل بعضها، مثل بوروندي، فترة الانتخابات العامة. ولا شك في أن القرارات السياسية لا يمكن أن تؤدي إلى استقرار طويل الأجل إلا إذا

اتخذتها البلدان نفسها. إن فرض حلول على الدول ذات السيادة أمر غير مقبول. وفي ذلك الصدد، نؤيد تأييدا تاما الدعوة التي وجهتها اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات لوزراء الخارجية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من أجل رفع الجزاءات الانفرادية التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على بلدان المنطقة. ونعتقد أنه في وقت فيروس كورونا، سيكون هذا القرار ذا أهمية خاصة. وهو تكرار أيضا للتدابير التي اقترحها الأمين العام لمكافحة الجائحة.

والاتحاد الروسي، بوصفه عضوا في مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، يعتزم مواصلة الإسهام في السعي إلى التوصل إلى تسوية سلمية للمنطقة.

المرفق العاشر

بيان السيد قيس قبطني، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

أشكر رئيس مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة لمناقشة الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. وأشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته.

وأدلي بهذا البيان بالنيابة عن البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن – تونس وجنوب أفريقيا والنيجر – وسانت فنسنت وجزر غرينادين.

إن الاتجاهات الإيجابية التي يمكن أن تبشر بعهد جديد في المنطقة معرضة لخطر كبير يتمثل في تقويضها بسبب انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) المميت. ومهمتنا الفورية هي زيادة تعزيز تلك الإنجازات من أجل التخفيف من التهديد المحتمل للجائحة.

وتشمل تلك الإنجازات النقل الديمقراطي السلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والدينامية الجديدة التي ظهرت في المنطقة بمبادرة من القيادة الجديدة للبلد. كما أن وضع الصيغة النهائية للخطة الوطنية للحكومة في كانون الأول/ديسمبر 2019 تطور إيجابي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود التي يبذلها قادة المنطقة لتعزيز التعاون الإقليمي وتهدئة التوترات تعكس التزاما قويا بتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

ونشيد أيضا بعقد مؤتمرات القمة الوزارية الرباعية ونرحب بآخر نتائج مؤتمر القمة الرباعي الرابع فيما بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا وأنغولا. وتعكس هذه التطورات بوضوح روح التعاون الجديدة السائدة في المنطقة.

نشاطر الأمين العام شواغله الواردة في تقريره الأخير (S/2020/272) من أن الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال هشة بالنظر إلى التحديات المستمرة في الجزء الشرقي من البلد. غير أننا نشيد بجمهورية الكونغو الديمقراطية لالتزامها بإنهاء أنشطة الجماعات المسلحة الأجنبية في شرق البلد، فضلا عن الجهود المشتركة التي تبذلها بلدان المنطقة بهدف تحييد القوات المسلحة الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالتقدم المحرز نحو اتباع نهج شامل، بما في ذلك التدابير العسكرية وغير العسكرية، لمنع إعادة تجميع تلك القوات وإعادة تعبئتها. وندعو جميع الجهات المعنية، بما فيها الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، إلى تقديم دعم قوي لفريق تنسيق الاتصالات الذي أنشئ مؤخرا، والرامي إلى تعزيز التنسيق والتعاون عبر الحدود لتحييد تلك القوى السلبية.

ونلاحظ بعض التطورات السياسية الإيجابية نسبيا في جنوب السودان، مع تعيين حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وتحسين العلاقات بين السودان وجنوب السودان، مما أدى إلى إعادة فتح حدودهما المشتركة لتيسير التجارة الثنائية.

وعلى نفس المنوال، نشجع التطورات الإيجابية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجميع الجهود الجاري بذلها، بما في ذلك العملية الانتخابية في كانون الأول/ديسمبر، وندعو الجماعات المسلحة إلى عدم عرقلة إجراء الانتخابات. ونؤكد من جديد تأييدنا لمبادرة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة

الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار في البلد في السياق الخاص لجائحة كوفيد-19.

ونشير أيضا إلى الأعمال التحضيرية الجارية للانتخابات العامة في بوروندي بوصفها البديل الوحيد القابل للتطبيق لتوجيه البلد نحو توطيد بيئة سياسية سلمية ومستقرة.

ومع كل هذه التطورات، تسير المنطقة على طريق الاستقرار المستدام. وبناء على ذلك، يدعو الأعضاء الأفارقة الثلاثة وسانت فنسنت وجزر غرينادين المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم بلدان المنطقة للحفاظ على تلك المكاسب ودفع التعاون الإقليمي قدما.

ونشاطر المبعوث الخاص مشاعره بأنه لا بد من تحويل الحديث عن منطقة البحيرات الكبرى من منطقة يهيمن عليها النزاع إلى منطقة تسير على مسار إنمائي. وفي ذلك الصدد، نشيد بالعمل المنجز حتى الآن في التحضير لمؤتمر البحيرات الكبرى للاستثمار والتجارة لتعزيز المؤتمر وأهدافه الشاملة في مجالي التنمية والتكامل. وينبغي لبلدان المنطقة أن تغتنم هذه الفرصة لتعزيز التضامن والتعاون من خلال النهوض بالتعاون الاقتصادي والتجارة عبر الحدود وتطوير الهياكل الأساسية والتكامل الإقليمي وعن طريق كبح الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها.

ويدعو الأعضاء الأفارقة وسانت فنسنت وجزر غرينادين المجتمع الدولي إلى توفير التمويل الإنمائي اللازم وفقا للخطط والاحتياجات الوطنية من أجل إتاحة الفرص للنشاط الاجتماعي والاقتصادي المشروع. ونشدد على أن جميع الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية في المنطقة يجب أن تعمل بما يحقق المصالح الفضلى لشعوب المنطقة. وبينما نواصل العمل من أجل إسكات الأسلحة في أفريقيا، يجب أن نظل مصممين في جهودنا الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

ونشعر بقلق عميق إزاء تأثير انتشار جائحة كوفيد-19. على بلدان وشعوب منطقة البحيرات الكبرى وإزاء العواقب غير المسبوقة التي لا يمكن التنبؤ بها التي قد تجلبها إلى حالة هشة بالفعل هناك. ونكرر الشواغل التي أثيرت في الاجتماع السابع للضامنين للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، المعقود في 2 نيسان/أبريل، من أن الجائحة يمكن أن تسبب اضطرابا اقتصاديا كبيرا وتوترات اجتماعية ومعاناة إنسانية ما لم يتم احتواؤها على نحو جيد. وبهذه الروح، نود أن نعرب عن دعمنا الكامل للجهود المشتركة التي تبذلها بلدان المنطقة لمكافحة الجائحة، على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك نتائج اجتماعي وزراء الصحة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، المعقودين في 9 آذار/مارس و 25 آذار/مارس، على التوالي.

ونكرر النداءات التي وجهها مكتب الاتحاد الأفريقي التابع لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في 2 نيسان/أبريل، التي تحدد الحاجة إلى دعم سريع وملموس من جانب المجتمع الدولي للحكومات المحلية بغية مساعدتها على احتواء انتشار المرض الفتاك وكفالة الإمدادات بالسلع الضرورية والحيوية على الصعيد الإقليمي. ولذلك فمن الأهمية بمكان ألا تعترض العوائق تقديم الدعم الإنساني وأن تتخذ تدابير خاصة للسماح بتقديم الدعم المباشر للبلدان المعرضة للآثار المحتملة المزعزعة للاستقرار الناجمة عن الفيروس واحتمال تقويض جهود بناء السلام.

ونرحب بالمبادرات الجارية، بما في ذلك إحياء المنتدى الإقليمي للمرأة في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يهدف إلى تعزيز تمكين المرأة في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن مشاركتها وتمثيلها على قدم المساواة وعلى نحو مجد في العمليات السياسية والانتخابية.

وفي الختام، نود أن نعرب عن تأييدنا الكامل لمبادرة الأمين العام التي يقودها مبعوثه الخاص، من أجل القيام، بالتشاور الوثيق مع الجهات المعنية والشركاء ذوي الصلة، مثل الموقعين على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون والضامنين له، بوضع استراتيجية للسلام والأمن لمنطقة البحيرات الكبرى تهدف إلى استعراض الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام في المنطقة.

المرفق الحادي عشر

بيان السيد جيمس روسكو، نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر للمبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته إلى المجلس اليوم. كان من الجيد أيضا أن نسمع هذا التوافق الواسع في الآراء في المجلس، ولا سيما بشأن أثر حالة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء المنطقة، وعلى الانتخابات في بوروندي كما ذكر آخرون.

أولا، فيما يتعلق كوفيد-19، من المشجع حقا أن نرى زخما إقليميا متجددا، على النحو ما المفصل في الإحاطة التي قدمها المبعوث الخاص، نحو تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة من جانب بلدان منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما خلال العام الماضي أو نحو ذلك. ونأمل أن نتمكن من مواصلة الاستفادة من ذلك. ولكننا نجتمع، كما قال آخرون، في أوقات متقلبة بسبب جائحة كوفيد-19، ما سيخلق بلا شك تحديات للحفاظ على ذلك الزخم. تبرهن الجائحة مرة أخرى على ضرورة التعاون الإقليمي الفعال حقا. وكان من دواعي سروري الشديد أن أسمع المبعوث الخاص يتحدث عن دوره في إشراك البلدان في محاولة للتصدي معا لتحديات كوفيد-19. وأعتقد أن هذا سيكون حاسم الأهمية. ولذلك نشجع المبعوث الخاص وفريقه على النظر في سبل مبتكرة لدعم منطقة البحيرات الكبرى لكفالة استمرار تحقيق التقدم خلال هذه الفترة. ربما يؤدي خطر الجائحة إلى التعاون في مكافحة كوفيد-19 في جميع أنحاء المنطقة، تمشيا مع روح دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. كما أسعدني جدا أن أسمع المبعوث الخاص يتحدث عن الطريقة التي يرى بها إحراز تقدم حقيقي، ليس في مناطق النزاع الرئيسية فحسب بل وفي الدول على امتداد المنطقة التي تحاول أن تفعل المزيد لتعزيز تعاونها الأمني أيضا.

والشيء الآخر الذي نحتاج إلى التفكير فيه في إطار هذه الصيغة هو كيف نجتمع معا في مرحلة ما للبدء في تحليل الأثر الذي تحدثه جائحة كوفيد-19 وما يمكننا القيام به لمعالجة بعض من الآثار التي ستخلفها في الأجل الطويل على الاستقرار الإقليمي وعلى الحالة الاقتصادية والإنسانية.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية تحديدا، نعتقد أيضا أن من المهم للغاية مواصلة التصدي للتحديات الأمنية الأساسية في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى. وقد شهدنا زيادة في الإبلاغ عن الغارات عبر الحدود، كما ذكر آخرون، كما أن هناك مشاكل أمنية أخرى متزايدة في جميع أنحاء المنطقة. وأعتقد أن هذا يؤكد ضرورة التنفيذ الكامل والسريع لإطار السلام والأمن والتعاون. وكان من الجيد جدا الاستماع إلى قائمة أولويات المبعوث الخاص شيا، التي تركز على تعزيز التعاون الأمني الإقليمي، بما في ذلك التدابير العسكرية وغير العسكرية.

وبينما نشيد بجهود المبعوث الخاص شيا لتعزيز التكامل الاقتصادي، نود فحسب أن نؤكد من جديد أن المبادرات الاقتصادية لن تنجح إلا إذا عالجنا في الوقت نفسه الدوافع الكامنة وراء النزاع والتي تتمثل في جوانب صعبة، مثل التجارة غير المشروعة في الموارد الطبيعية عبر الحدود واقتصاد الحرب. ولا ينبغي إغفال هذه الأشياء.

أود أن أتطرق بإيجاز إلى الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن المملكة المتحدة تشجع المبعوث الخاص وفريقه على العمل عن كثب مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار

في جمهورية الكونغو الديمقراطية لوضع استراتيجية مشتركة بشأن النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعتقد أن المبعوث الخاص يمكن أن يوفر حلقة وصل هامة بين جهود البعثة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهود الإقليمية التي يلزم بذلها استنادا إلى جهود البعثة. وسيكون ذلك أمرا في غاية الأهمية لإنهاء النزاع.

وكنا نأمل في تلقي مزيد من المعلومات في هذه الإحاطة عن حالة استراتيجية الأمم المتحدة للسلام والأمن لمنطقة البحيرات الكبرى. ويجري إعداد هذه الاستراتيجية منذ فترة طويلة، وسنكون ممتنين للمبعوث الخاص إذا زودنا بمزيد من المعلومات، بما في ذلك ما إذا كان سيتم التشاور مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي بشأن الاستراتيجية، في وقت قريب نسبيا.

أخيرا، تشعر المملكة المتحدة بالقلق إزاء البيئة الانتخابية المحيطة بالانتخابات المقرر إجراؤها في أيار/مايو في بوروندي. ومن المهم بشكل حيوي أن تتاح لجميع الأحزاب السياسية إمكانية الوصول على قدم المساواة إلى وسائط الإعلام وأن تنفذ الحكومة تدابير خاصة للتصدي لجائحة كوفيد-19 لضمان نزاهة الانتخابات في هذا الصدد.

المرفق الثاني عشر

بيان السيدة كيلي كرافت، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

بعد مرور أكثر من ست سنوات على توقيع الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، لا تزال الولايات المتحدة متفائلة بأن بلدان منطقة البحيرات الكبرى يمكن أن تتعاون بصورة بناءة في المسائل المتصلة بانعدام الأمن. وتشمل هذه التدابير التصدي للتدفقات غير المشروعة للسلع، التي تسهم في تفشي الفساد، والتصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة. وأود أن أشير إلى أن ثقتنا قد كوفئت بحدوث زخم إيجابي على الصعيد الإقليمي خلال العام المنقضي.

وبينما يتصدى المجتمع الدولي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، نشير إلى التدابير الاستثنائية التي اتخذتها الجهات الفاعلة الكونغولية والدولية لاحتواء تفشي الإيبولا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العام ونصف العام الماضي. وقد شعرنا بالحزن عندما علمنا بعودة ظهور حالات الإيبولا قبل أيام فقط من تمكننا من الإعلان عن وضع حد لتفشي الوباء، ولكننا نعتقد أننا سنشهد تقدما مرة أخرى في المستقبل القريب جدا.

واليوم، تكرر الولايات المتحدة مرة أخرى تأكيد الحاجة إلى الشفافية وتبادل البيانات المتعلقة بالصحة العامة في الوقت المناسب مع الجيران ومع المجتمع الدولي من أجل التصدي لتحديات الصحة العامة.

إن هذه لحظة صعبة، يكتسي فيها دور المبعوث الخاص شيا أهمية أكثر من أي وقت مضى. ونحث مكتبه على الابتكار، بما في ذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا التداول بالفيديو لدعم حكومات منطقة البحيرات الكبرى. وستحتاج هذه الدول إلى ذلك الدعم، لا سيما فيما توازن بين تركيزها على كل من التصدي لجائحة كوفيد-19 والاحتياجات السياسية والأمنية والاقتصادية التي لا تزال أساسية للسلام والأمن الإقليميين. ومن المؤكد أن الزخم الإيجابي للسلام والتكامل الاقتصادي سيتباطأ بسبب الوباء في الوقت الراهن، ولكن يجب ألا تحدث انتكاسة. ولمنع أي انتكاس من هذا القبيل وتحسين التقدم المحرز، نشجع على تقديم تقارير أكثر انتظاما، في وثائق الأمم المتحدة العادية، عن الجهود التي يبذلها مكتب المبعوث الخاص.

وتشدد الولايات المتحدة على أهمية متابعة نتائج الجهود الرباعية الأطراف فيما يتعلق برواندا وأوغندا. ونعرب عن خالص تقديرنا لحكومتي أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على قيادتهما في التوسط في هذا النزاع وعلى تشجيعهما لحكومتي رواندا وأوغندا على مواصلة الدخول في حوار بناء لحل خلافاتهما.

وفيما يتعلق ببوروندي، نلاحظ أنه مع اقتراب موعد انتخابات أيار/مايو بسرعة، يتزايد عدد حالات الإصابة بعدوى كوفيد-19. ويثير الأثر المحتمل للجائحة على قدرة المواطنين البورونديين على المشاركة الكاملة في العملية الانتخابية شواغل جديدة. ولذلك، يشجعنا تكفل حكومة بوروندي بتمكين جميع المواطنين من المشاركة الكاملة وبأمان في انتخابات 20 أيار/مايو.

وفضلا عن الانتخابات، نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بقمع حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. وتأتي هذه التقارير بالإضافة إلى التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات وتجاوزات خطيرة أخرى لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقالات وحالات الاختفاء والقتل والتعذيب والعنف الجنسي. ولا تزال رسالتنا إلى حكومة بوروندي واضحة: إن إجراء انتخابات سلمية وشفافة وشاملة للجميع وذات مصداقية تعبر عن إرادة

الشعب البوروندي أمر بالغ الأهمية للحد من المظالم التي طال أمدها وتحسين الأمن ولجعل النمو الاقتصادي أمرا ممكنا.

في الختام، تثني الولايات المتحدة على بلدان البحيرات الكبرى لمواصلة تعاونها البناء في عملها من أجل تحقيق السلام الدائم وتقوية العلاقات الاقتصادية. وبينما تعمل بلدان البحيرات الكبرى معا للتصدي لجائحة كوفيد-19، ستواصل الولايات المتحدة العمل عن كثب معها. ونحن ملتزمون التزاما كاملا بالمساعدة في إنقاذ الأرواح وضمان عدم تبديد التقدم المحرز منذ توقيع إطار السلام والأمن والتعاون.

المرفق الثالث عشر

بيان السيد دانغ دينه كوي، الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام، على إحاطته.

نرحب بالالتزامات السياسية المستمرة من جانب بلدان المنطقة ويسرنا أن نرى الخطوات الهامة التي يتخذها رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية على الصعيد الوطني وبالتعاون مع نظرائه على الصعيد الإقليمي من أجل تهيئة بيئة سلمية. وبناء على ذلك، نحيط علما بالجهود التي تبذلها الحكومة الائتلافية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق الاستقرار في البلد والجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن تخفيف حدة التوترات بين رواندا وأوغندا بالتوقيع على مذكرة التفاهم في آب/أغسطس من العام الماضي والتوقيع مؤخرا على معاهدة تسليم المجرمين في شباط/فبراير من هذا العام، وما إلى ذلك.

بيد أن الحالة الأمنية في بعض أجزاء المنطقة لا تزال تشكل مصدر قلق. فالجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال يعاني من عدم الاستقرار. ويواصل الموقعون على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى انتهاك الاتفاق. ولا تزال العناصر المسلحة في بوروندي ورواندا تشن هجمات.

ومن الواضح أن انعدام الأمن يعوق الجهود الإنسانية، فضلا عن تنمية المنطقة، مما يزيد من معاناة الملايين من الناس من انعدام الأمن الغذائي والتشريد والمرض والكوارث الطبيعية. ويساورنا قلق بالغ إزاء تشريد قرابة مليون شخص آخرين في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2019. ويستضيف البلد الآن أكبر عدد من المشردين داخليا في أفريقيا، فضلا عن عدة مئات الآلاف من اللاجئين. ومع انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، أصبحت الحالة الإنسانية أكثر خطورة الآن، بالنظر إلى ضعف الهياكل الأساسية للرعاية الصحية في المنطقة. فهذا العدو الجديد يشكل خطرا على الجميع بلا استثناء ويستهدف أشد الفئات ضعفاً بلا شفقة.

وتمر المنطقة الآن بمنعطف هام جدا. فثمة إنجازات كبيرة تتحقق. وتتم إعادة بناء الثقة. وتجري العمليات السياسية والأعمال التحضيرية للانتخابات في عدة بلدان. والحالة الراهنة لا تبرر لأي منا - أي، بلدان المنطقة أو الأمم المتحدة أو غيرها من الشركاء الدوليين - أن يغيب عن باله هدف السلام الذي طال انتظاره. وإزاء هذه الخلفية، نود أن نسلط الضوء على النقاط التالية:

أولا، نشدد على الأهمية الهائلة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة بطريقة شاملة وجماعية، بوسائل منها دعم الجهود الدبلوماسية والسياسية الجارية وتعزيز عملية المصالحة على الصعيدين الوطني والإقليمي والتصدي للتهديدات التي تسببها الجماعات المسلحة وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية وتوفير فرص التنمية للبلدان. وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، نود أن نؤكد من جديد الحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم للحكومة، ولا سيما في تعزيز سلطة الدولة على الصعيد المحلي والتصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة في الشرق.

ثانيا، نحن واثقون من التزام الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى

والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة، ومن العمل الذي أنجزته تلك الجهات. ونود أيضا أن نشدد على الدور المركزي للجهات الفاعلة الإقليمية في هذا المسعى وأن نعبر عن تأييدنا للمساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثه الخاص.

ثالثا، ندعو جميع الشركاء الدوليين إلى أن يواصلوا، من خلال الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف، تقديم الدعم التقني والمالي لبلدان المنطقة من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

أخيرا وليس آخرا، نحث جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى الالتزام بوقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي من أجل السيطرة على انتشار جائحة كوفيد-19 ودعم الفئات السكانية الأضعف.

المرفق الرابع عشر

بيان السـيد بول لوسـوكو إفابي إمبولي، القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل وأن أعرب عن تشرفي برؤية الجمهورية الدومينيكية، وهي بلد صديق، تقود مداولات اليوم.

وأود كذلك أن أشكركم على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة بشأن منطقة البحيرات الكبرى وتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة خلال هذه الفترة البالغة الصعوبة التي تخيم عليها بشدة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على التزامه تجاه بلدي وعلى تقريره عن منطقة البحيرات الكبرى المعروض على المجلس اليوم (S/2020/272).

وكذلك أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على ما فتئوا يبدونه من استعداد ورغبة مثاليين كلما طُلب منهم تناول المسائل المتصلة بالحالة في بلدي.

يرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الذي قدمه لنا للتو السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. وإجمالا، لا يستدعي التقرير أي ملاحظات معينة من جانبنا. غير أننا نود أن ننتهز فرصة عرضه هنا للإدلاء ببعض التعليقات التي يعتبرها وفد بلدي مفيدة. ولذلك، سأتناول بإيجاز بعض النقاط المتصلة بالحالة السياسية والأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان، قبل أن أختتم حديثي بتناول تنفيذ الاتفاق الإطاري.

فعلى الصعيد السياسي، لا يزال يهيمن على الحالة في منطقة البحيرات الكبرى الزخم الجديد الذي ولدته الجهود الدبلوماسية التي بذلها الرئيس فيليكس - أنطوان تشيسكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، والرئيس جواو لورنسو، رئيس أنغولا، والرئيس يوري موسيفيني، رئيس أوغندا، والرئيس بول كاغامي، رئيس رواندا، والتي أسهمت إسهاما كبيرا في تخفيف حدة التوترات في المنطقة. وقد اتخذ قادة المنطقة خطوات على الصعد الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لتخفيف حدة التوترات وتسوية المنازعات وتعزيز العلاقات بين بلدانهم واستعادة الثقة بين حكوماتهم.

ولذلك، يرحب وفد بلدي بالدعوة التي وجهها ممثلو الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري، في 2 نيسان/أبريل، إلى جميع الجهات الفاعلة لمواصلة الامتناع عن أي عمل قد يعرض التقدم المحرز في العمليات السياسية على الصعيدين الوطني والإقليمي للخطر، ويشجعها على إظهار تفانيها في التعاون والتكامل الإقليميين.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، على وجه الخصوص، أدى أول انتقال سلمي للسلطة على أعلى مستوى من مستويات الدولة إلى تخفيف حدة التوترات في المجال السياسي وإلى إنشاء مؤسسات جديدة في أعقاب الانتخابات الديمقراطية التي جرت في 30 كانون الأول/ديسمبر 2018. وقد مكن تخفيف

حدة التوترات الحكومة، بمساعدة شركائها العديدين – الثنائيين والمتعددي الأطراف على حد سواء – من بدء إصلاحات على عدة جبهات.

وبصفة عامة، فإن الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هادئة. بيد أن من المهم الإشارة إلى الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية الناشطة في الجزء الشرقي من البلد، فضلا عن القتال بين الإثنيات هناك، على النحو الذي سلط الأمين العام الضوء عليه في تقريره. فتلك الجماعات المسلحة لا تهاجم المدنيين فحسب، بل تهاجم أيضا قواتنا المسلحة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف تقويض جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق الاستقرار في بلدي والمنطقة.

ويسلط تقرير الأمين العام الضوء كذلك على الجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة، لتحييد هذه الجماعات المسلحة. ويطمئن وفد بلدي مجلس الأمن إلى أن هذه الجهود ستستمر إلى أن يتم القضاء تماما على تلك الجماعات، إذ أن السلم والأمن يظلان عاملين أساسيين لاستقرار منطقة البحيرات الكبرى، الأمر الذي يتطلب القضاء على الجماعات المسلحة.

وكما ورد في التقرير قيد النظر، كثفت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملياتها العسكرية ضد الجماعات المسلحة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وفقا للالتزام الذي تعهد به الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي باستعادة السلام والاستقرار، ولا سيما في شرقي البلد.

وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019، شنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عمليات عسكرية واسعة النطاق في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، مما مكنها من الاستيلاء على عدة قواعد يسيطر عليها تحالف القوى الديمقراطية. وقامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا بعمليات عسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بما في ذلك في إقليم روتشورو الواقع في كيفو الشمالية أيضا، في 17 أيلول/سبتمبر 2019، حيث لقي قائد عسكري كبير في تلك القوة السلبية، هو الجنرال سيلفستر موداكومورا، وقادة عسكريون كبار آخرون حتفهم. ونتيجة لتلك العمليات، شهدنا تدمير أكثر من 95 في المائة من قواعد القوات الهدّامة للمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية، وهي جماعة رواندية متمردة منشقة عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتحييد أكثر من 200 مقاتل، بمن فيهم زعيمهم ويلسون إراتيغيكا، فضلا عن استرجاع التابعين له و 147 قطعة سلاح وذخيرة من جميع العيارات. وفي نهاية تلك العملية، أُسر أكثر من 1 877 من أفراد المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية أو استسلموا في كاليهي بمقاطعة كيفو الجنوبية، وأعادت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية 390 مقاتلا و 2 241 من أفراد عوائلهم إلى بلدهم رواندا عند حدود روزيزي. ويجول نحو 100 مقاتل من نفس المجموعة ما بين مرتفعات أوفيرا وغابة إيتومبوي في إقليم موينغا.

وبالإضافة إلى ذلك، قُتل في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 قائد التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية، الجنرال جوفينال موسابيمانا المعروف أيضا باسم جون ميشيل أفريكا، خلال عملية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بينزا بإقليم روتشورو، كما قُتل قائد جبهة التحرير الوطني، جون بيير غاسيني، خلال عمليات القوات المسلحة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر في إقليم كاليهي.

ومن كل ذلك تجدر الإشارة إلى أن الهجوم العسكري الذي شنته القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية على الجماعات المسلحة قد أسهم إسهاما كبيرا في إضعاف تلك الجماعات. وقد زاد العدو، الواقع في ضائقة، من الهجمات الانتقامية ضد السكان المدنيين.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه في مواجهة الضغوط العسكرية التي تمارسها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لوحظت عمليات استسلام كبيرة لمسلحين في صفوف الجماعات المسلحة من الماي ماي، ونياتورا، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد، ورايا موتومبوكي في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

إن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية له عواقب على السلم والأمن الوطنيين، وكذلك على حماية البيئة. ومن أجل مكافحة شبكات المافيا، وضعت الحكومة الكونغولية آليات مناسبة وأصدرت قانونا جديدا للتعدين، في 9 آذار/مارس 2018، بهدف زيادة الرقابة على إدارة ميدان التعدين ورُخص التعدين والمحاجر في الدولة، وتوضيح المسؤولية الاجتماعية والبيئية لشركات التعدين فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية المتضررة من مشاريعها، ولتحقيق التوازن في نظام الضرائب والجمارك والتحويل في إطار الشراكة بين الدولة ومشغلي التعدين.

واستكمالا لهذا الإصلاح، شرعت الحكومة الكونغولية في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، في تنفيذ مشروع يهدف إلى تحسين الأمن حول مواقع التعدين بهدف الحد من الاتجار غير المشروع بالمعادن ومن عمل الأطفال والعنف الجنساني.

وفي هذا السياق، تدعو جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى دعم المجتمع الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بمواردها الطبيعية وتعزيز إمكانية تتبع موادها الخام، ولا سيما من خلال الإنفاذ الفعال لاستخدام شهادات التصدير الصادرة عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من جانب جميع دول المنطقة وبلدان الاستيراد وبلدان المرور العابر.

إن مسألة انتهاكات حقوق الإنسان والقيود المفروضة على الحيز الديمقراطي هي في صميم أعمال الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي، الذي تعهد، لدى توليه منصبه، بتعزيز سيادة القانون. وقد تُرجم هذا الالتزام بالفعل إلى عمل من خلال تنفيذ عدة تدابير.

يشكل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية شاغلا مستمرا للحكومة، التي تكفل احترام الحريات المرتبطة بالعملية الديمقراطية، ولا سيما من خلال الإشراف الاحترافي على المناسبات العامة. وكما ورد في الفقرة 25 من تقرير الأمين العام:

> ”في جمهورية الكونغو الديمقراطية، انخفضت انتهاكات الحقوق والحريات السياسية مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق نتيجة للجهود التي تبذلها الحكومة لفتح الحيز السياسي والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب، بما في ذلك عن طريق إنشاء آليات للعدالة الانتقالية“.

وقد قامت الحكومة بالكثير، تحت قيادة رئيس الدولة، لتحسين حالة حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أُظهرت الإرادة السياسية لتعزيز حقوق الإنسان على نحو واضح، وفقا للشرط الدستوري المتمثل في ضمان احترام جميع حقوق الإنسان والدفاع عنها وتعزيزها.

وتهيمن على الحالة الإنسانية مشكلة المشردين وجائحة فيروس كورونا وعودة ظهور مرض فيروس إيبولا. فقد عادت إلى الظهور من جديد حمى إيبولا النزفية، التي كانت في طور الإعلان عن انتهائها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوجود ثلاث حالات جديدة على الأقل في مقاطعة كيفو الشمالية.

ومن ناحية أخرى، لم تسلم جمهورية الكونغو الديمقراطية ولا بلدان المنطقة من جائحة كوفيد-19 العالمية. وعلى غرار بلدان أخرى في المنطقة، اتخذت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الفور، بقيادة رئيس الجمهورية، تدابير ملموسة من أجل احتواء انتشار المرض. تشمل هذه التدابير الحجر على الأشخاص، وفحص الحالات المشتبه فيها، وزيادة الوعي العام بالتدابير الوقائية، وتقييد التجمعات، وإغلاق الحدود، وتنفيذ تدابير الاحتواء الجزئي.

ويقدر بلدي، الذي يسعى إلى دعم الجهود والتدابير المنسقة التي اتخذتها بلدان المنطقة حتى الآن لمكافحة الجائحة، الإرادة التي أعرب عنها ممثلو الجهات الضامنة في 2 نيسان/أبريل 2020 عندما دعوا المؤسسات المالية الدولية والشركاء إلى حشد الموارد اللازمة لمساعدة المنطقة على التصدي لوباء فيروس كورونا، وإحراز التقدم نحو تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

ومن المهم أيضا ملاحظة أن تشريد السكان لا يزال يشكل أحد العوامل الرئيسية لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في المنطقة. ولذلك يحث الأمين العام قادة المنطقة، في الفقرة 81 من تقريره، على تكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين داخليا، تمشيا مع نتائج الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى المعني بحالة اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في كمبالا في آذار/مارس 2019.

وتظل جمهورية الكونغو الديمقراطية تلتزم بالاتفاق الإطاري الذي تعتبره دليلا على تصميم المجتمع الدولي على المساعدة في إيجاد حل نهائي لعدم الاستقرار الذي أضر بالبلد لعدة سنوات، والذي لا يزال يدفع ثمنه باهظا، حيث قتل عدة ملايين حتى الآن. وظلت جمهورية الكونغو الديمقراطية، بناء على ذلك، تسعى دائما إلى الوفاء بجميع الالتزامات التي تعهدت بها بموجب الاتفاق الإطاري، وستواصل تحمل نصيبها من المسؤولية عن كفالة عودة السلام والوئام إلى المنطقة.

وتحقيقا لذلك الغرض، وكما أشار الأمين العام في الفقرة 31 من تقريره، اتخذت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية خطوات ملموسة للوفاء بالتزاماتها الوطنية بموجب الاتفاق الإطاري. فعلى سبيل المثال، نظمت آلية المتابعة الوطنية للاتفاق الإطاري، على هامش الاجتماعات التي عقدت خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين في 27 أيلول/سبتمبر 2019، بدعم من مختلف كيانات الأمم المتحدة، مؤتمرا دوليا للسلام والاستثمار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدمت خلاله خريطة طريق لتحقيق السلام وتحقيق الاستقرار في الجزء الشرقي من البلد.

وكذلك أنشأت الحكومة مركز القيادة المتقدمة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بيني، بمقاطعة كيفو الشمالية، لتعزيز العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة، ونشرت قوات ووحدات شرطة إضافية في شرق البلد. وبالإضافة إلى ذلك، دخلت الحكومة في شراكات مع البلدان المجاورة وغيرها من الجهات الفاعلة، التي ساعدت، من خلال آلية المتابعة المعنية بإعادة المقاتلين المنزوعة أسلحتهم إلى أوطانهم والمبادرات الإقليمية الأخرى، على النهوض بإعادة المقاتلين الأجانب غير المسلحين إلى أوطانهم وتعزيز التعاون الأمني الإقليمي.

وأطلقت جمهورية الكونغو الديمقراطية علاوة على ذلك، بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركاء آخرين، حملة في كولويزي، بمقاطعة لوالابا، لتوعية القادة السياسيين المحليين والمجتمع المدني والنساء والشباب ووسائط الإعلام المحلية بإطار السلام والأمن

والتعاون. وعلاوة على ذلك، أُنشئت لجنة للتصدي للفساد، وعُقد المنتدى الثاني لتحقيق اللامركزية في كينشاسا، في الفترة من 11 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2019، لاستعراض التقدم المحرز في هذا المجال. وفي الفترة من 13 إلى 15 شباط/فبراير 2020، يسرت آلية الرقابة الوطنية عقد منتدى بين فروع قبيلة بانياموليَنغي للتمكين من التفكير وتبادل الآراء بشأن الحالة الأمنية والإنسانية في بلدات فيزي وأوفيرا وموينغا في مقاطعة كيفو الجنوبية.

وقد تم بالفعل، بالإضافة إلى ذلك، وضع جدول أعمال الاجتماع الرفيع المستوى العاشر لرؤساء دول وحكومات آلية الرقابة الإقليمية، الذي كان من المقرر عقده في الفترة من 27 إلى 29 آذار/مارس 2020 في كينشاسا. ومن المقرر أن يتولى الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي رئاسة الآلية الإقليمية خلال مؤتمر القمة ذاك. وتأسف جمهورية الكونغو الديمقراطية لتأجيل ذلك الاجتماع الهام إلى موعد لاحق نتيجة لجائحة فيروس كورونا. ويأسف بلدي كذلك لتأجيل مؤتمر البحيرات الكبرى للاستثمار والتجارة، الذي كان من المقرر عقده في الفترة من 18 إلى 20 آذار/مارس 2020 في كيغالي لذات السبب. إن هذه التأجيلات مؤسفة بصفة خاصة في ضوء أهمية هذين الحدثين لتعزيز التعاون والتنمية في المنطقة.

وتغتنم جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه الفرصة لتدعو الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري وبلدان المنطقة إلى الاستفادة من الزخم الذي شهدته المنطقة في الأشهر الأخيرة من أجل تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها جميعها. إن منطقة البحيرات الكبرى تتطلع إلى مستوى أعلى من الرفاه، ولكن لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة إلا مع إرساء السلام والتناغم فيما بين الدول والشعوب..

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن الحكومة والشعب الكونغوليين لا يزالا ملتزمين بالاتفاق الإطاري لأديس أبابا، الذي وضعا فيه آمالا كبيرة من أجل بناء سلام دائم وتعزيز التعايش المتناغم مع بلدان المنطقة، فضلا عن وضع الأساس من أجل تحقيق الاستقرار في جميع دولنا، والذي سيكون من الصعب بدونه تمهيد الطريق صوب تحقيق التعاون الإقليمي المفيد للجميع. وعليه، يتطلع بلدي إلى استراتيجية الأمين العام للسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

لقد آن الأوان لكي نوفر حياة طبيعية لسكاننا في الجزئ الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية – حياة طبيعية بدون سماع قعقعة الأسلحة وأصوات أحذية الجنود.